HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية

عبد السلام علي أحمد دومه[1]، حورية خليفة الطرمال[2] ، حمزة خليفة إبراهيم[3]، زينب أحمد خليفة[4]، سامية مصطفى أبو السعود[5]

[1]كلية الهندسة، جامعة بني وليد، ليبيا
[1]Abdussalam.a.ahmed@gmail.com
[5،2] كلية التربية، جامعة الزاوية، ليبيا
[3]المعهد العالي للتقنيات الطبية بني وليد، ليبيا
[4]كلية العلوم، جامعة غريان، ليبيا

تاريخ النشر: 2021/08/01م تاريخ القبول: 2021/07/24م

المستخلص

تعاني المجتمعات المختلفة من زيادة نسبة البطالة ونقص فرص التوظيف، ومن هذه المنطلق جاءت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخروج من نطاق التفكير التقليدي للبحث عن فرص العمل وكسب المال إلى نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بدورها إلى إطلاق العنان للإبداعات، كما إنها تدعم فرص تنمية الاقتصاد سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وتظهر أهمية هذه المشروعات في حل مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة، وقد هدف البحث إلى ما يلي: تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والتعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بالإضافة إلى تحديد المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة و توضيح دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم عرض التجربة المصرية والتجربة الليبية بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وذلك كمثال لأهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد قدرتها على توفير فرص العمل، ومن ناحية أخرى تم في هذا البحث بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصادياً.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فرص العمل، البطالة، تمكين المرأة.

RESEARCH ARTICLE

SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMES) AND THEIR IMPACT ON GROWTH RATES AND REDUCING UNEMPLOYMENT IN THE ARAB COUNTRIES

Abdussalam Ali Ahmed[1], Huria K. M. Eltarmal[2], Hamza Khalifa[3], Zaynab Ahmed Khalleefah[4], Samia Mustafa Abusaoud[5]

[1]Mechanical and Industrial Engineering Department, Bani Waleed University, Bani Waleed, Libya
[2, 5] Faculty of Education, University of Zawia, Az Zāwīyah, Zawia, Libya.
[3]Higher Institute of Medical Sciences, Bani Walid, Libya.
[4]Department of Mathematics, Gharyan University, Gharyan, Libya.

Published at 01/08/2021 **Accepted at 24/07/2021**

Abstract

Many societies suffer from an increase in the unemployment rate and a lack of employment opportunities, and from this point of view came the importance of Small and medium-sized enterprises (SMEs) to get out of the scope of traditional thinking to search for job opportunities and earn money to the scope of small and medium enterprises, which in turn work to unleash creativity, as they support economic development opportunities, whether In developing or developed countries alike, and the importance of these projects appears in solving many economic and social problems. This paper aimed at the following: Defining the small and medium enterprises in general and applying the small and medium enterprises in Libya in addition to defining international standards for the definition of small enterprises And to clarify their role in achieving economic and social development, the Egyptian and Libyan experience, in addition to the Gulf Cooperation Council countries were presented as an example of the importance of small and medium enterprises and their ability to provide job opportunities. On the other hand, in this work, the role of small and medium enterprises in empowering women was shown economically.

Key Words: Small and medium enterprises, Economic and social problems, Job opportunities, Unemployment, Women Empowerment.

المقدمة

إن الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها دول العالم في الوقت الحالي لتنمية اقتصادها تتمثل في المشروعات الصغيرة، كما ظهرت الحاجة لمثل هذه المشروعات بعد الزيادة الهائلة في نسبة البطالة، وقد اتجهت الدول المختلفة سواء المتقدمة او النامية إلى تنمية هذه المشروعات ؛ وذلك يرجع إلى أهمية دورها في تنمية الاقتصاد، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما يقارب 95% من إجمالي المشروعات في العالم، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية منها مكافحة البطالة وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية وزيادة النشاط الاقتصادي، كما أن هذه المشروعات تتمتع بسهولة التأسيس ولا تحتاج لتوافر رؤوس اموال ضخمة، وبالتالي يكون من السهل انشاءها، وهي توفر العديد من فرص العمل وبالتالي التقليل من نسب البطالة والبطالة المقنعة، ومن هنا يتجه الاقتصاديون إلى تأييد تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع إقامتها لما لها من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فزيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أساس عملية زيادة الطاقة الإنتاجية، ولقد شهدت بيئات الأعمال في العالم تغيرات عددية في العهود الخالية منها: تحويل التخطيط المركزي إلى آليات السوق والعولمة واتفاقية تحرير التجارة العالمية وثورة التكنولوجيا وبذلك تصبح المشروعات الصغيرة والمتوسطة علاج مشكلة البطالة كما ذكرنا سابقاً، ولقد أولت الكثير من الدول اهتماماً خاصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن مظاهر ذلك الاهتمام أنها عملت على تقديم التمويل والمساعدة بمختلف السبل وذلك لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وعلى الجانب الآخر أثبتت المشروعات الصغيرة قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي توجد بالدول المختلفة، بدرجة أعلى عند مقارنتها مع المشروعات الصناعية الكبرى.

إن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون على الصعيدين الرسمي والشعبي لما لها من قدرة استيعابية كبيرة للأيدي العاملة بالإضافة إلى أنها تمثل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، وفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وبالتالي تخفيف الضغط على الدول في توفير فرص العمل، كما إنه في العقود الحالية شهدت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء زيادة هائلة في معدلات إقامة تلك المشاريع لما تتمتع به من قدرة على المقاومة، فعلى الرغم من الضرائب والتأمينات الاجتماعية الكبيرة نجد أن قطاع المشروعات الصغيرة هو القطاع الذى يوفر وظائف جديدة ويحيي الوظائف الحالية، ولقد ظهر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنها السبيل إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية والمستقبل.

أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في العديد من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية، وقد ظهر ذلك في أحدث التقارير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development). إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 99% من الشركات في غالبية اقتصاديات دول العالم، كما أنها توفر حوالي 40% إلى 80% من مجموع فرص العمل، وهي تعتبر مسؤولة عن أكثر من نصف الإنتاج القومي للقطاع الخاص في العالم. ولا شك أن التقدم التكنولوجي الهائل، وتحرير الأسواق والعولمة قد أديا إلى خلق أجيال جديدة

من المؤسسات والأعمال يمكن لها الاستفادة من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد، الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد.

ومن ناحية أخرى فإن هذه البيئة الجديدة تعتبر البيئة المثلى لظهور ونمو المؤسسات الصغيرة، وذلك نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استفادة للتناسب مع هذا الوضع الجديد والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب (1).

في تقرير كندي بين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم تقدم أكثر من ثلثي إجمالي التوظيف في العالم كما موضح في الشكل 1، حيث يتم تقديم حوالي 90٪ من فرص العمل والتحكم فيها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعني إن حياتنا تعتمد على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

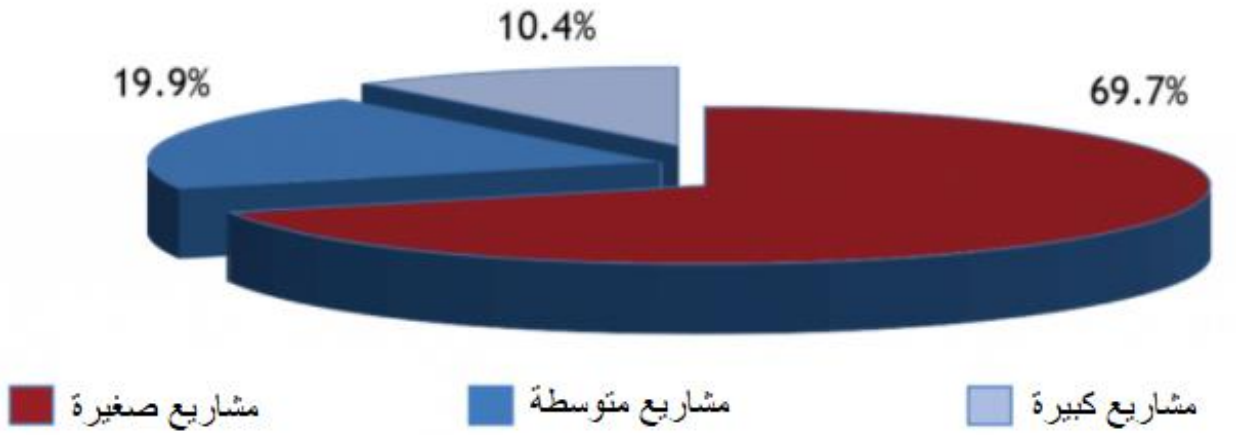

شكل (1): نسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في العالم.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن المشروعات المستقلة التي يملكها شخص يتمتع بكامل حقوق إدارتها، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد العاملين وأسلوب الإنتاج المستخدم وحجم رأس المال المستثمر بالإضافة إلى نوع القطاع الاقتصادي (2).

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى، وذلك تبعاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها، وأيضاً يختلف المفهوم تبعاً لاختلاف الهدف منها، فمن الممكن أن يكون هدفها خدمة أغراض إحصائية، أو خدمة أغراض تمويلية أو لأية أغراض أخرى، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد ومتفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكننا نجد بعض الملامح والصفات والمعايير الأساسية التي تم الاتفاق عليها والتي يمكن استخدامها لتعريف وتصنيف مختلف المشروعات وفق أغراض التعريف حيث يتم التعريف بالاعتماد على مجموعة من المعايير أما بشكل منفصل أو بخلط معيارين معاً ومن أهم هذه المعايير: عدد العمال في المنشأة، حجم رأس المال أو الاستثمار،

وحجم أو قيمة المبيعات والتكنولوجيا المستخدمة، من وجهة آخري نجد أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشروعات الصغيرة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية (3).

التعريف المقترح للصناعات الصغيرة في ليبيا

يعتمد التعريف من قبل اللجنة المشكلة، بموجب قرار وزير القوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (109) لسنة 2006 كما يلي:

- الصناعات الصغيرة هي التي تعتمد على كثافة عنصر العمل.
- تستخدم الصناعات حجماً نسبياً من رأس المال.
- من الممكن أن تعمل هذه المشروعات في إطار التكنولوجيا المستخدمة على مستوى الصناعة.
- ومن هنا نجد أن الصناعات الصغيرة في ليبيا تعرف بأنها هذه الصناعات التي تعتمد على استخدام عمالة لا يقل عددها عن 5 عناصر ولا تزيد عن 25 عنصر في المنشأة الواحدة بالإضافة إلى أنها تستخدم حجماً نسبياً من رأس المال لا يقل عن 15000دينار ليبي، ولا يزيد عن 2.5مليون دينار ليبي (4).

المعوقات السياسية والاقتصادية لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا

يبين الجدول رقم (1) ردود بعض المشاركين في دراسة حول وجود معوقات سياسية واقتصادية في تمويل المشروعات الصغرى (13).

الجدول رقم (1) المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمويل المشروعات الصغيرة.

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة	4.103	0.709	1
تأثير الوضع الأمني على تمويل المشروعات الصغيرة	3.923	0.971	2
لا تتبني المصارف سياسية تمويل المشروعات الصغيرة	3.872	1.017	3
غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة	3.846	0.975	4
قلة الموارد المالية للمصارف	3.846	0.833	4
عملية تمويل المشروعات الصغيرة محفوفة بالمخاطر	3.231	1.097	5
المتوسط المرجح العام	**3.8034**		

المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف دولي متفق علية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروع ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي:

1 – عدد العاملين: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخري، فضلاً عن أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2 – حجم الاستثمار أو رأس المال المستثمر: يعتبر معيار أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الصناعات الكبيرة على اعتبار إن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً، وتستخدم دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً هذا المعيار للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل في التي يستثمر كل منها من 2 مليون وأقل من 6 ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها 6 ملايين دولار فأكثر.

3 – قيمة المبيعات السنوية: يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في السوق (5).

تجدر الإشارة إلا أنه من أهم المعايير التي اتفقت عليها جميع الدول لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما معياري العمالة ورأس المال، فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن المشروعات الصغيرة هي التي يقل عدد العمالة فيها عن 50 عامل، كما يكون حجم المبيعات بها أقل من 5 مليون دولار سنوياً.

إن الاتحاد الأوروبي قد اعتبر المشروعات الصغيرة هي التي يقل عدد العمال فيها عن 50 عاملاً بالإضافة إلا أنها لا تنتسب لأي مؤسسة اقتصادية أخرى ولا يتجاوز رأس مال المشروع عشرة مليون يورو.

إن كلاً من استراليا وكندا قد اعتبرا المشروعات الصغيرة هي المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها عن 99 عامل، كما يرتفع معيار العمالة لتعريف المشروعات الصغيرة في ماليزيا إلى عدد 150 عاملاً أو حجم أعمال سنوي لا يتجاوز 25 مليون رينغيت ماليزي بما يوازي ستة ونصف مليون دولار، ويصل حجم المشروع الصغير في اليابان وكوريا إلى 300 عامل أو عشرة ملايين ين ياباني من أصول المشروع الصغير وفي سنغافورة 12 مليون دولار أصول ثابتة.

صنفت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (Gulf Organization for Industrial Consulting) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي ينخفض عدد العمال فيها عن 30 عاملاً، كما يقل رأس مالها عن 3 مليون دولار، كما عرفت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (Arab Industrial Development and Mining Organization) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يتراوح عدد العمال بها بين 6 – 15 عاملاً كما يكون رأس المال المستثمر بها في الأصول الثابتة أقل من 15 ألف دولار.

تتعدد التعريفات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى بما يصعب معه المقارنة بين المشروعات الصغيرة في الدول المختلفة، فالبنك الدولي عرف المشروعات الصغيرة في الدول النامية اعتماداً على معيار عدد العمالة بحجم ما بين 10 و50 عامل، ويصل حجم أصولها ومبيعاتها الثلاث ملايين دولار، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (United Nations Industrial Development Organization) المشروعات الصغيرة في الدول النامية بأن حجم العاملين بها ما بين 5 و

19 عامل، ويعرف المشروع الصغير في الدول الصناعية المتقدمة بأن حجم العاملين به أقل من 100 عامل، بينما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها بين 10 و50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة في الدول النامية، ويزيد معيار حجم العمال الذي يستخدمه البنك الدولي في تعريف المشروعات المتوسطة ليصبح أقل من 500 عامل (2).

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفان يعتمد كل منهما على الآخر بل وإن صح القول كل منهما غاية مستهدفة التحقيق للآخر، وموضوع التنمية في قسميها الاقتصادي والاجتماعي (بالرغم من اختلاف الأساليب والإمكانات) أصبح هدفاً لأغلب الدراسات الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية منها في العالم ككل، إن التنمية في حقيقتها هي عبارة عن عملية توسيع للخيارات أمام المجتمعات البشرية لتوفير حاجاتها والرفع من مستويات معيشتها، ومن بين خيارات التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة اتجاه العديد من بلدان العالم نحو إقامة المشروعات الصغرى، ولقد ظهر الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، كما أن هذه المشاريع تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي (6).

أهمية المشروعات الصغرى

وتتمثل أهمية المشروعات الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال العديد من الجوانب نذكر منها ما يلي:

- تعمل على علاج مشكلة البطالة والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، حيث أنها تعمل على توفير فرص عمل فقد تم توظيف عدد كبير من العمالة في نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة فمثلاً توظيف حوالي 73% من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان، وحوالي 84% من حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 17 مليون عامل في الهند.
- المساهمة في إنتاج سلع وتقديم خدمات قابلة للتصدير، حيث تسهم في قطاع التصدير بنسبة قد تصل إلى 40% في بعض دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتأثير الإيجابي في الناتج المحلي، حيث تسهم بأكثر من 52% من الناتج الصناعي الياباني، وتساهم بنسبة تصل إلى10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي.
- تساهم في مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي وتوليد الدخل القومي (7).
- إن هذه المشروعات تمثل نواة للمشروعات الكبرى.

- تعمل على توفير العديد من فرص العمل وبتكاليف رأس مالية منخفضة.
- تعمل على تنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن، وعلى نطاق أوسع فأنها قد تساعد في تحقيق هجرة عكسية.
- تعمل على الاستفادة من الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- مواجهة التقلبات الاقتصادية بقدر من المرونة.
- تساعد في دعم الاكتفاء الذاتي في بعض السلع والخدمات، والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى تحسين الصادرات.
- تساهم بشكل فعلي في دعم الناتج القومي (8).
- تعتبر هذه المشروعات هي النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية فهي تمثل حوالي 99% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويعمل بها حوالي ثلثي القوة العاملة، وثلاث أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، كما تشكل هذه المشروعات حوالي 90% من المؤسسات الخاصة في الكويت، وتضم حوالي 45% من قوة العمل الوافدة، أقل من 1% من نسبة العمالة الوطنية (5).
- إن لهذه المشروعات أهمية اجتماعية كبيرة في المجتمع وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة من المجتمع، حيث تعمل هذه المشروعات على تطوير أداء الأفراد والانتقال بهم إلى الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الآخرين، كما انها تعمل على تطوير ابداعات الفرد بعيداً عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات العمل، وتعمل على الحد من الاعتماد على التوظيف والأجور والمرتبات، ومن هنا نجدها تساهم في تطوير مفهوم الريادة والابتكار، وابعاد افراد المجتمع عن الاتكال والركون إلى الوظيفة (9).

المشروعات الصغيرة وفرص العمل:

أحد الدراسات التي أعدها البنك الدولي سنة 2015 بينت نسب البطالة في بعض الدول العربية، ويعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى معدلات البطالة إذا ما قورن بالدول متوسطة الدخل في محيطها الجغرافي ارفي سواء في الشرق الأوسط أو في الشمال الأفريقي كما بالشكل التالي:

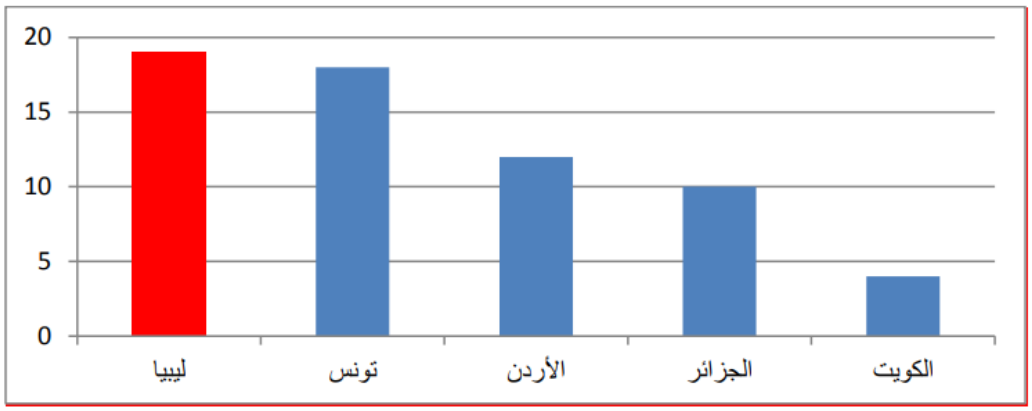

شكل (2): معدل البطالة في بعض الدول العربية.

توفير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآلاف من فرص العمل (النموذج المصري)

إن تجربة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات المصرية خير دليل على مدى أهمية نشر ثقافة العمل الحر من أجل رفع معدلات احتواء معدلات البطالة بين المحافظات، وخاصة المحافظات الأولي بالتنمية بمحافظات الصعيد وسيناء ، وقد أكدت الدكتورة نيفين جامع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على مدى أهمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر، واستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنوياً، وقد كان هدف الجهاز منذ نشأته هو المساهمة في استحداث آليات وبرامج تمويله تناسب كافة احتياجات هذا القطاع مع توفير حزمة من الخدمات غير المالية للتأكد من نجاح المشروعات الصغيرة واستمرارها ومساهمتها الفعالة في تحقيق مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (10). تعتبر هذه المشروعات هي النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية فهي تمثل حوالي 99% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويعمل بها حوالي ثلثي القوة العاملة، وثلاث أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي (10).

توفير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآلاف من فرص العمل (النموذج الليبي)

تعد مشكلة البطالة بين الشباب من أهم المشاكل التي تواجه الدولة الليبية في الوقت الحاضر حيث توجد نسبة كبيرة من الشباب إما عاطلين عن العمل أو مهددين بالبطالة في المستقبل القريب ويمكن تأكيد ذلك عن طريق الاطلاع على الإحصائية التالية:

جدول (2): مقارنة بين بيانات التشغيل والبطالة للسكان في ليبيا خلال عامي 1995 و2006.

تعداد سنة	العاملون اقتصادياً		المشتغلون فعلاً		نسبة البطالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1995	1100956	%41	981424	%89	%11
2006	1675880	%46	1328286	%79	%21

إن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في حل هذه المشكلة، حيث إنها تعمل على استيعاب عدد كبير من خريجي الجامعات، وكذلك العمالة الفنية الماهرة ، كما أن لها دور هام في الاقتصاد الليبي، حيث أنها تمثل بديل هام لاستيعاب مدخرات القطاع الخاص مما ينعكس على توفير الوظائف من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها توفر فرص عمل للباحثين عن الاستقلال الوظيفي، كما أن التطور الذي يشهده الاقتصاد الليبي والذي تبعه زيادة دخل الأفراد بالإضافة إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية واتجاهها نحو الطلب على المنتجات عالية الجودة يتيح فرص استثمارية أمام الصناعات الصغيرة لاستغلالها حيث إنه من الممكن تحديد بعض السلع الاستهلاكية التي يمكن للصناعات الصغيرة انتاجها وتحقيق مزايا اقتصادية فيها (4).

اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد تنامت جهود دول التعاون في ترسيخ مفهوم الشركات الصغيرة، وذلك تبعاً لدراسة أنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (The Gulf Organization for Industrial Consulting) التي يطلق عليها اسم جويك (GOIC) والتي نتج عنها أن نسبة المصانع قد بلغت 94% من حجم مصانع الإمارات، و92% من إجمالي مصانع قطر وسلطنة عمان والبحرين، و75% من مصانع المملكة العربية السعودية، و78% من مصانع الكويت، كما يصل حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة إلى 3 مليارات دولار أمريكي، وفي الصناعات المتوسطة 6 مليارات دولار، كما تشير الاحصائيات إلى ارتفاع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول التعاون من 6994 مصنعاً في 2002 إلى 11459 مصنعاً في 2011، أي ما نسبته 83.1% من إجمالي الصناعات، كما تمثل هذه المشروعات 75% من حجم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، و88% من سوق دولة الكويت، وهناك 5.81% مشروعات صغيرة، و11% مشروعات متوسطة، حيث تقدر بـ 530 مشروعاً من سوق دولة قطر، وتمثل 76% من إجمالي المؤسسات الصناعية في مملكة البحرين. ، و في دولة الإمارات تشير إحصائية مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع إلى أن القطاع الخاص يدر حوالي 46% من إجمالي الناتج، ويقوم بتوظيف 86 % من إجمالي العمالة، وأن المشروعات تشكل 40% من الناتج الإجمالي، ويفيد "مركز دبي للإحصاء" أن الشركات الصغيرة زادت بنسبة 94% في عام 2009 . ، و في دولة قطر تم إنشاء جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ليحقق رؤية قطر 2030، ويقوم بنك التنمية بتمويل المشروعات وتفعيل برامج القروض الميسرة .

تجدر الإشارة إلى أن استضافة قطر بطولة العالم لكرة القدم عام 2022 عملت على تنشيط قطاع الإنشاءات وفتح الباب أمام الشركات الخليجية لاقتناص فرص الاستثمار فيها، إذ من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار ما بين 25– 30 مليار دولار حتى 2014، كما أقرت دولة الكويت صندوقاً لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وتخصيص رأس مال قيمته ملياراً دينار، وتخصيص أراضي لا تقل مساحتها عن 5 ملايين متر مربع لأصحاب المشاريع، بنسبة تمويل لا تزيد عن 80% من التكلفة الرأسمالية لكل مشروع وفي سلطنة عمان قامت الحكومة بتخصيص أراض في محافظة السلطنة لبناء حاضنات أعمال وأراض زراعية وصناعية وتجارية، وتخصيص نسبة 5% لتوفير عمل ودعم رواد الأعمال الناشئين كما أنه في المملكة البحرين فيقدم البنك البحريني قروضاً مساندة لممارسي الأنشطة الصناعية، وقد يصل الحد الأقصى فيها إلى 90% من التكلفة الإجمالية للمشروع (12),

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصادياً

إن مشاركة المرأة ومساهمتها في العملية الإنتاجية من جوهر الإسلام وهذه المشاركة لا تتعارض مع تعاليم الإسلام بأي حال من الأحوال، فقد اجازت الشريعة الإسلامية عمل المرأة في المهن كافة بما تصون كرامتها ولا تسئ إلى أنوثتها، قال تعالى ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ سورة النحل الآية(97) فهذا هو الأصل في وضع المرأة، إلا أن التعامل الحالي معها ما هو إلا نظرة متدنية إلى المرأة أفرزتها أوضاع ومراحل متخلفة في تاريخ بعض الحضارات اختلطت مع الزمن بتعاليم وأفكار شتى، والعمل الذي نتحدث عنه هنا هو إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة

والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه، فللمرأة إسهامات مباشرة تبدو في شكل مادي مأجور، أو مرتبات، أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها، أو أرباح نتيجة بعض المصنوعات والمنتوجات الحرفية واليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة لها فتمثل في قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة، وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي، وتم الإشارة إلى الاختلافات في مقدار مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما تم الإشارة إلى أن هناك تفاوت كبير في معدلات هذه المشاركة، ويرجع ذلك إلى عوامل اجتماعية وثقافية خاصة بهذه المجتمعات، ومن هنا نجد أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يشكل الجزء الأكبر من حجم الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية وبقية دول العالم كذلك، يعتبر القطاع الأكبر استيعاباً للقوى العاملة مما يزيد من مساهمته في التخفيف من حدة وأثار البطالة، والتي يعاني منها الشباب العربي بشكل عام والمرأة العربية التي في سن العمل بوجه خاص، فقد أظهرت معظم الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في مثل هذه المشروعات في تزايد مستمر وإن كانت بطيئة إلى حد ما، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك ما يزيد على 9 مليون مشروع صغير ومتوسط مملوكة ومدارة من قبل النساء وتعمل هذه المشروعات على توفير واحدة من كل أربع فرص عمل تحدث في الاقتصاد الأمريكي، في حين أن هذه المشروعات في اليابان ارتفع عددها إلى 13 ألف مشروع عام 1980م إلى ما يزيد على 100 ألف مشروع في عام 2000 (11).

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في حل المشاكل الاجتماعية، فاستيعاب العاطلين عن العمل وعلى وجهة الخصوص العاطلين من الشباب والنساء يؤدي إلى الحد من المشاكل الناتجة عن البطالة والفقر مثل: السرقة، والدعارة، وغيرها من اوجه الجريمة والفساد، كما انها تعمل على إعلاء قيمة الذات والتعاون (11).

الخاتمة

بيّن هذا البحث أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية كليبيا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة لأهميتها في التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على السواء، كما أن لهذه المشروعات أهمية بالغة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مشكلة البطالة، وتمكين المرأة البطالة ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن اجمالها فيما يلي:

1- لا يوجد تعريف عام ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف من دولة لأخرى حسب بعض المحددات الاقتصادية والاجتماعية.

2- اشتركت جميع تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الخصائص والصفات.

3- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية.

4- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في التشغيل وخلق فرص العمل، وفتح مجالات جديدة لتشغيل الشباب والنساء على وجه الخصوص.

5- تخوض جمهورية مصر العربية تجربة فعالة في زيادة نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تعمل على دعمها.

6- يهتم صناع القرار في ليبيا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة رغم المشاكل السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة الليبية.

7- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تمكين المرأة كما أنها تساهم في الحد من الجريمة.

8- تزداد في الفترات الحالية اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم التوصيات التي قد تساعد في حل مشاكل البطالة خصوصاً في الدول العربية هي:

1- ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل.

2- توفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من ناحية التسهيلات أو التمويل.

3- توعية المواطنين وخاصة الشباب والنساء بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تدعيم ثقافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر وسائل الاعلام المختلفة لتدعيم الاكتفاء الذاتي مقابل البحث عن التوظيف.

المراجع

1- البهنساوي، ليلى كامل عبد الله (2009)، السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد 3.

2- حامد، مهند خالد، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.

3- صادق، نيفين طلعت (2013)، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ص .187

4- ساطي، سليمة علي خليل (2013)، دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل "دراسة ميدانية على الصناعات الصغيرة في مدينة بني غازي.

5- الأسرج، حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ص 9.

6- اسماعيل مصباح (2015)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية زليتن: دراسة جغرافية، الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، كليتي الآداب والعلوم، عدد 27، ص 104.

7- كتاب أبحاث المؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المنعقد في جامعة مصراته بمدرج كلية التربية (2019)، ص 18.

8- القبائلي، يحيى سعد حماده صالح (2017)، المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها والمعوقات التي تواجهه في ليبيا، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، عدد 37، ص 5.

9- صافي، مصطفي، والطروانة محمد (2018)، أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة، ص 2.

10- كلمة الدكتورة نفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، مقال منشور على موقع صوت الأمة، بعنوان كيف توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآلاف من فرص العمل؟ بتاريخ 25 ديسمبر 2018.

11- المحروق، ماهر حسين (2012)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً، الجزء الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

12- بهزاد، علي عبد الله (2013)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول التعاون: فرص النمو في عصر الأزمات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، عدد 104.

13- سليمان أحمد البراني، عبد الرحمن أحمد الوريدي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: استطلاع أراء العاملين بالمصارف التجارية، المؤتمر العلمي لدور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة، ليبيا، 2019.